# مخطط مقياس: علم العقاب والمؤسسات العقابية

**2024/06/02**

**الموسم الجامعي: 2023-2024**

## فهرس المحتويات:

1- معلومات حول المقياس..... 03
2- التعريف بالمقياس.....04
3- الخريطة الذهنية للمقياس.....05
4- مقدمة عامة.....06
5- محتوى المقياس .....07
6- المكتسبات القبلية.....08
7- أسئلة تقييم المكتسبات القبلية.....08
8- مكانة الدرس في البرنامج.....08
9- الأهداف التعليمية..... 09
10- كيفية التقييم.....10
11- أنشطة التعليم والتعلم.....11
12- المقاربة البيداغوجية.....11
13- سيرورة العمل.....11
14- أسئلة للتطبيق.....12
15- المراجع المعتمدة .....13

## 1- معلومات حول المقياس:

**المؤسسة: جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–**

**كلية:** الحقوق والعلوم السياسية

**القسم:** الحقوق

**التخصص:** قانون جنائي

**الفئة المستهدفة:** طلبة السنة الثانية ماستر قانون جنائي وعلوم جنائية

**المقياس:** علم العقاب والمؤسسات العقابية

**وحدة التعليم:** وحدة التعليم الأساسية

**المعامل:** 03

**الرصيد:** 03

**التوقيت الرسمي: من 08:00–09:30 يوم** السبت **المكان:** المدرج 02.

**من 11:00–12:30 يوم** الأحد المكان: المدرج 02

**عدد الأسابيع اللازمة:** 15 أسبوع بمعدل 3 ساعات في الأسبوع (حصتين).

**نمط التكوين:** حضوري

**أستاذ المقياس المحاضرة:** د. بومعزة مروة

**أستاذ المقياس المطبقة:** د. بومعزة مروة

**للتواصل بالأستاذ**

**البريد الإلكتروني:** m.boumaza@univ-eltarf.dz

**أوقات التواصل:** الإثنين على مستوى مكتبة الجامعة على الساعة 14:00 مساءا من أجل مرافقة الطلبة في تحضير المسبق للبحوث، واختيار الكتب المساعدة وتقديم الدعم في جمع المصادر والمراجع المتوفرة على مستوى المكتبة.

## 2- التعريف بالمقياس

مقياس علم العقاب والمؤسسات العقابية هو مقياس موجه لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية.

يمكن للطالب من خلاله دراسة كل ما يتعلق بالجزاء الجنائي والسياسات الجنائية في تطبيقه، حيث يتم إتباع تسلسل في طرح مراحل تطور هذا العلم وتأثيره على السياسة الجنائية الحديثة في مجال العقاب.

كما يتم التطرق للتنفيذ العقابية وطرقه بناء على ما توصل إليه علماء علم العقاب من أبحاث ونظريات، والتي تفيد في إصلاح الجاني والحد من الظاهرة الإجرامية.

إضافة إلى ذلك سيكون الطالب عند نهاية دراسة هذا المقياس ملما بأنواع المؤسسات العقابية وأنظمة الاحتباس وحقوق وواجبات المسجونين.

## الخريطة الذهنية للمقياس

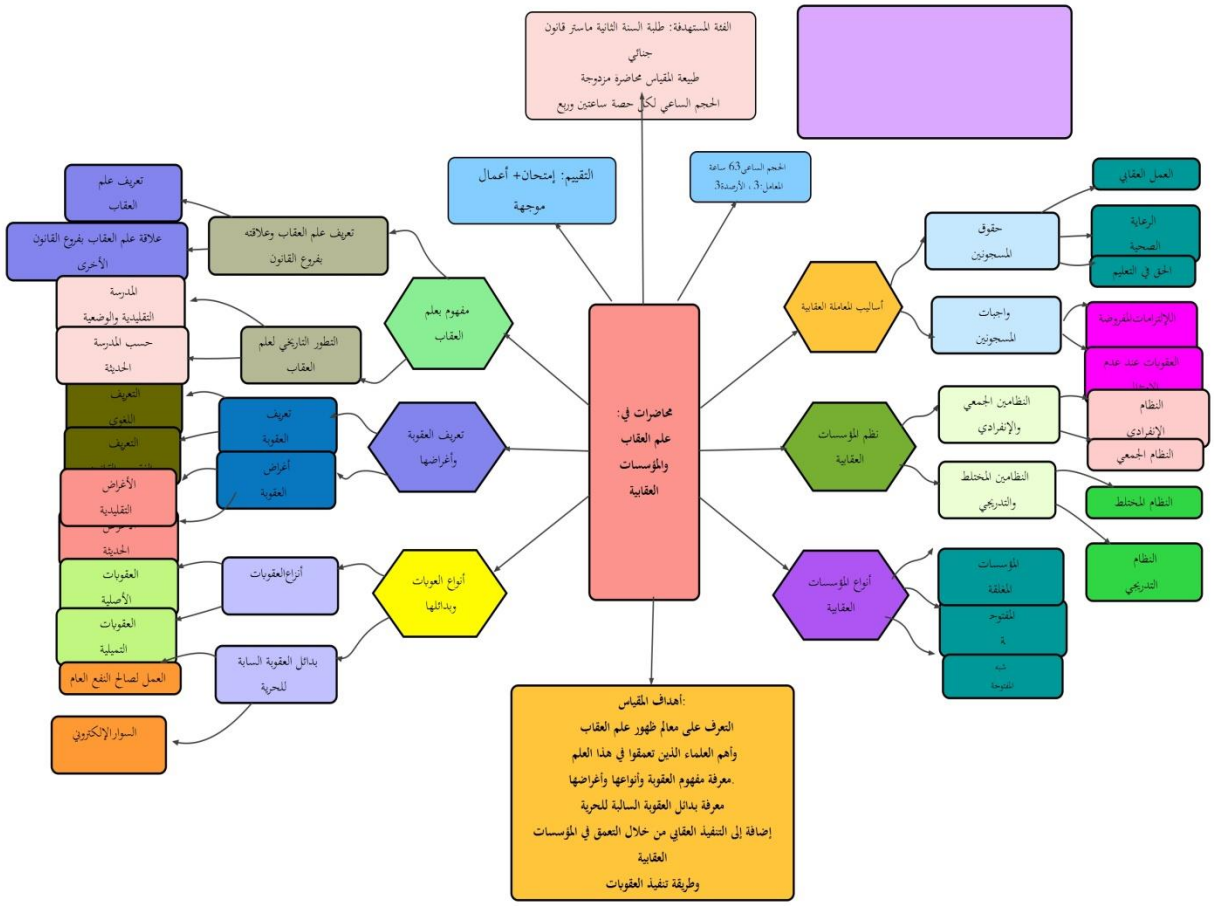

### ✓ مقدمة العامة:

ظهرت الجريمة منذ ظهور المجتمع وانتشرت انتشارا رهيبا جعل الدول تبحث عن السبل الكفيلة للحد منها، وبناء عليه تبنت الدول سياسات جنائية مختلفة في معاقبة الجناة، غير أن الدراسات التي قام بها علماء الإجرام أثبتت عدم نجاعة العقوبة في بعض المواضع للحد من الظاهرة الإجرامية فظهرت مختلف المدارس الفقهية التي حاولت إيجاد الحلول من وجهة نظر أنصارها، بناء على ما سبق ظهر علم يعنى بدراسة الجزاء الجنائي أطلق عليه علم العقاب وهو المقياس المشمول بهذه الدراسة، هذا الأخير يضم العديد من المحاضرات انطلاقا من نشأة وتطور هذا العلم وتعريفه مرورا بمختلف الدارس التي ظهرت والتي اهتمت به مرورا بالعقوبة وبيان مختلف جزئياتها من ماهية وأقسام وبدائل، وصولا إلى طرق التنفيذ الجزائي والذي من خلاله تمت التطرق لأنظمة الاحتباس والمؤسسات العقابية في محاولة لتقييم السياسة الجنائية المنتهجة من المشرع الجزائري في هذا الشأن، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على محورين منه يتعلق الأمر بأنواع العقوبات في المحور الأول، أما المحور الثاني فخصص لبدائل العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة.

### ✓ تمهيد المحور الأول:

تناولنا في هذا المحور أنواع العقوبات التي أقرها المشرع الجزائري ضمن أحكام قانون العقوبات والقوانين المكملة له، والتي تتعلق بالعقوبات الأصلية والتكميلية المقررة للشخص الطبيعي والشخص المعنوي.

ونبرز أهمية هذا التقسيم من خلال معالجة الجزاء المقرر لكل جريمة على ضوء قانون العقوبات ومعرفة تأثير نظريات علماء علم العقاب في تقرير هذه العقوبات، ودورها في إصلاح الجاني وإدماجه اجتماعيا.

### ✓ تمهيد المحور الثاني:

نحاول من خلال هذا المحور معرفة بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة خاصة بعد الانتقادات الكثيرة التي وجهت لهذه الأخيرة، حيث أثبتت الدراسات الحديثة عدم جدواها والنتائج السلبية المترتبة على توقيعها الأمر الذي أدى إلى البحث عن البديل للحد من هذه الآثار السلبية.

## 3- محتوى المقياس:

من اجل عرض مقرر المقياس بالتفصيل اتبعت الخطة التالية:

المحور الأول: ماهية علم العقاب (تعريفه وخصائصه وأهميته علاقته بفروع القانون الأخرى، النشأة والتطور التاريخي لعلم العقاب)

المحور الثاني: ماهية الجزاء الجنائي (تعريف العقوبة، نشأة وتطور مفهوم العقوبة، أغراض العقوبة وفقا للمدارس الفقهية)

المحور الثالث: تقسيمات العقوبات (العقوبات الأصلية والتكميلية وتقييمها)

المحور الرابع: بدائل العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة

المحور الخامس: أساليب المعاملة العقابية

المحور السادس: نظم المؤسسات العقابية (أنظمة الاحتباس)

المحور السابع: أنواع المؤسسات العقابية

## 4- المكتسبات القبلية [Pré requis]

من أجل تسهيل عملية استيعاب المعلومات المقدمة في هذا المقياس يجب على الطالب أن تكون له خلفية قانونية وتكوين قاعدي في موضوعات:

- قانون العقوبات، فحتى يتمكن الطالب من دراسة ومعرفة أنواع العقوبات يجب أن يكون ملما بمبادئ القانون الجنائي العام، والتي تتضمن مجموعة من المعلومات منها معرفة مبدأ شرعية الجريمة والعقوبة، إضافة إلى تحديد الاختصاص الإقليمي والنوعي للجهات القضائية؛
- كما يجب أن تكون له مكتسبات قبلية حول المساهمة الجنائية وأسباب الإباحة وموانع المسؤولية لما لها من علاقة وطيدة مع العقوبة، إذ أنها تؤثر بشكل مباشر عليها؛
- كما يشترط أن يكون الطالب على إطلاع بعلم الإجرام إذ أن علم الإجرام وعلم العقاب مصطلحان مترابطان دائما، فالأول يعنى بدراسة الظاهرة الإجرامية والعوامل الدافعة لها وبناء على دراسات علماء علم الإجرام يبني علماء علم العقاب نظرياتهم ويحاولون الوصول إلى السياسة الجنائية الناجعة للحد من هذه الظاهرة الإجرامية.

– يجب أن يكون الطالب على معرفة بتقسيمات العقوبات في التشريع الجزائري؛

– يجب أن يكون الطالب ملما بأهداف العقوبة في السياسات الجنائية القديمة والحديثة؛

– يجب أن يكون الطالب على معرفة بأنظمة التنفيذ العقابي وأنظمة الاحتباس سلبياتها وإيجابياتها

– يجب أن يكون الطالب على إطلاع بمساوئ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة.

## 5 أسئلة تقييم المكتسبات القبيلة

- كيف قسم المشرع الجزائري الجرائم؟ وما هو المعيار المعتمد في هذا التقسيم؟ وما علاقة ذلك بدرسنا؟
- هل تؤثر الظروف المقترنة بالجريمة على مقدار العقوبة ونوعها؟
- هل اعترف المشرع الجزائري بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي؟
- فيما تتجلى علاقة علم العقاب بعلم الإجرام؟

## 6 مكانة المقياس في المنهاج الدراسي

يكتسي مقياس علم العقاب أهمية كبيرة في المسار التكويني لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون جنائي، كونه مقياس نظري أين يعود على الطالب بالفائدة العلمية، ويساعده في تحليل القوانين العقابية، ومن خلال أحد محاوره والمتعلق بأنواع العقوبات سيتمكن الطالب من معرفة أهم مصطلح يتمحور حوله مقياس علم العقاب بصفة عامة ألا وهو العقوبة، فمن خلال هذا المحور يتعرف الطالب على العقوبات التي يمكن توقيعها في حالة وقوع الجريمة والإخلال بالمجتمع؛

كما يسمح للطالب بالتعامل مع القضايا المطروحة في الواقع العملي من خلال الوقوف على الصعوبات التي يثيرها تطبيق بعض من هذه العقوبات خاصة إذا ما تعلق الأمر بالعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة.

يكتسي موضوع بدائل العقوبة أهمية خاصة في مقياس علم العقاب والمؤسسات العقابية، وتتجلى هذه الأهمية من خلال تجسيد السياسة الجنائية الحديثة التي توصل لها علم العقاب بخصوص إيجاد البديل لإصلاح الجاني خاصة فيما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة وما تثيره من إشكالات في التنفيذ على مستوى التنفيذ العقابي، فهذا الدرج جاء مكملا لموضوع أنواع العقوبات وممهدا لموضوع الأنظمة العقابية وأنظمة الاحتباس.

ومن خلال المقياس سيكون للطالب نظرة واطلاع على أنواع المؤسسات العقابية في الجزائر وكيفيات تنفيذ العقوبات السالبة للحرية داخلها حيث سيكون له إلمام بأنظمة الاحتباس داخل السجون كما يمكنه التعرف على أساليب المعاملة العقابية وبالتالي معرفة حقوق المساجين وواجباتهم داخل المؤسسات العقابية.

## 7 الأهداف التعليمية:

في نهاية هذا المقياس يكون الطالب قادراً على أن:

### أ- فيما يتعلق بالمعارف

- تمكين الطالب من استرجاع المعلومات التي تلقاها في بداية تكوينه من خلال محاضرات القانون الجنائي العام وعلم الإجرام؛
- تمكين الطالب من فهم السياسة الجنائية المنتهجة في مكافحة الظاهرة الإجرامية التي سبق له أن درس أسبابها ودافعها في علم الإجرام؛
- تمكين الطالب من تصنيف الجزاء الجنائي بمختلف تقسيماته؛
- تمكين الطالب من التمييز بين أغراض العقوبة قبل ظهور عم العقاب وبعد ظهوره.

### ب- فيما يتعلق بالمهارات

- تمكين الطالب من إجراء مقارنة بين السياسة الجنائية قديما والسياسة الجنائية المتبناة حديثا، والتي كانت نتاج دراسات علماء علم العقاب؛
- يصبح الطالب عند نهاية دراسة المقياس قادرا على تقييم المسؤولية الجنائية وجهود علماء علم العقاب في ذلك، كما يصبح قادرا على معرفة سلبيات وإيجابيات التنفيذ الجزائي؛
- اكتساب الطالب القدرة على معالجة وإيجاد الحلول للقضايا المتعلقة بالجزاء الجنائي والتنفيذ العقابي، ودراسة الإشكالات والثغرات القانونية المترتبة على سير الإجراءات من الناحية العملية؛
- صقل الطالب لقدراته في التحليل والمقارنة بين ما درسه في الحصص، وبين ما سيواجهه من صعوبات في الواقع العملي.

## 8 كيفية التقييم:

يتم التقييم من خلال الامتحان النهائي:

ويكون هذا الامتحان شامل لجميع ما تم دراسته في حصص الأعمال الموجهة خلال السداسي الأول، ويكون في نهاية الفصل بنسبة 60 % من العلامة النهائية وتكون (20/20) ويشمل: امتحان كتابي نهائي مقرر للمقياس.

**العلامة النهائية للمقياس = (60% علامة الامتحان الكتابي + 40% علامة التقويم المستمر**

** العلامة النهائية التي تحقق النجاح في هذه المحاضرة يجب أن تكون تساوي أو تفوق علامة 10 من 20.

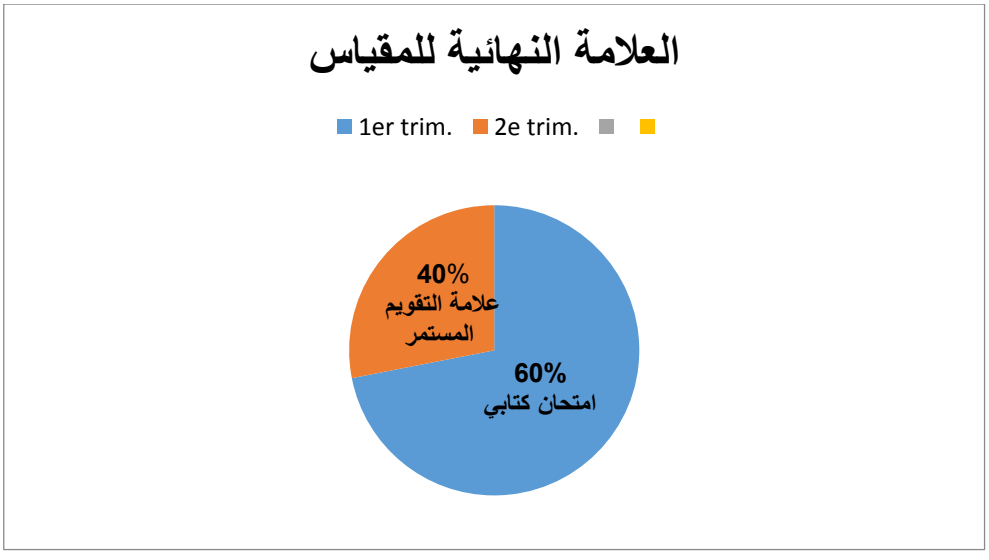

## 9 أنشطة التعليم والتعلم:

يجب على الطالب الحضور المستمر لحصة الأعمال الموجهة من أجل التحقق من قدرته على توظيف كل المعلومات المكتسبة على مستوى المحاضرة، عبر حل الإشكاليات التي تتضمنها المواضيع المقترحة من قبل الأستاذ المطبق والتي يتم تقديمها في شكل بحوث بالاعتماد على المنهجية العلمية المتعارف عليها.

## 10 المقاربة البيداغوجية:

ترتكز المقاربة البيداغوجية على ثلاث ركائز وهي: المعرفة، الخبرة المكتسبة من المعرفة وتوظيف المعرفة، وتعتبر هذه المقومات أساسية في عملية التعلم، وتحتاج إلى منهجية علمية قصد تحقيقها، كما ستدعم بتقويمات لاختبار قدرة الطالب على استيعاب المعلومات المقدمة وتحقيق الأهداف المرجوة من الدرس.

بالنسبة للمعرفة في هذا المقياس سيكتسب الطالب كفاءة القدرة على التعرف والتعلم وفهم الجزاء الجنائي بصفة عامة، وتكتسب هذه الكفاءة عن طريق تخزين المعلومات والمفاهيم الخاصة بالمقياس، وتدعم هذه الكفاءة بتمارين وأسئلة نظرية حول مدى فهم الطالب واستيعابه للمعلومات المقدمة.

ثم ينتقل الطالب إلى الركيزة الثانية وهي الخبرة المكتسبة من المعرفة، وكيفية تطبيق هذه المعارف والمفاهيم والمعلومات حول أشكال الجزاء الجنائي وطرق التنفيذ العقابي، وتدعم هذه الكفاءة ببعض التمارين المتنوعة التي تزيد من استيعاب الدروس وتثري المفاهيم المقدمة.

ومن ثمة ننتقل إلى كفاءة توظيف المعرفة، وتتمثل في تطبيق المفاهيم المكتسبة من الجانب النظري والتطبيقي، أي في المجالات المختلفة.

## 11 سيرورة العمل:

يتم تنظيم المقياس المدرس كما يلي:

- حصة محاضرة نظرية يكتسب من خلالها الطالب المعلومات النظرية المتعلقة بالمقياس، حيث يتم التطرق إلى التعريفات الأساسية المتعلقة بالموضوع، والجوانب الإجرائية وفقا لقواعد قانون الإجراءات الجزائية وقانون تنظيم السجون 04-05.
- حصة أعمال تطبيقية، يوظف من خلالها الطالب المعلومات النظرية المكتسبة من خلال تحليل النصوص القانونية وحل الإشكاليات القانونية والتي تطرح في شكل بحوث وبطاقات فنية يعدها الطلبة، لتكون الحصة مزيجا بين تقديم البحث وتبادل الأسئلة بين الأستاذ والطلبة في عمل جماعي.
- تقديم دروس عن بعد عبر منصة التعليم عن بعد، والتي تسمح عند الاقتضاء بإعادة النظر أو تعميق المفاهيم التي تم اكتسابها حضوريا، حيث تسمح إستراتيجية التعليم عن بعد Moodle للطلبة بالبقاء على اتصال دائم بالأستاذة وزملائهم من خلال فضاءات الاتصال التي تشجع على العمل المشترك، وطرح انشغالاتهم واستفساراتهم والمناقشة حول المسائل والقضايا الخاصة بالمقياس.

## 12 أسئلة للتطبيق:

**– السؤال 01:**

كيف قسم المشرع الجزائري العقوبات؟

**السؤال 02:**

كيف تتجسد الطرق المستحدثة في العقاب؟

**السؤال 03:**

هل وفق المشرع الجزائري في سياسته العقابية؟

**السؤال 04:**

ما هي أنظمة الاحتباس؟

**السؤال 05:**

تتشابه أفعال من حيث السلوك المادي الذي يقيم المسؤولية الجزائية. حلل وناقش

**السؤال 06:**

تسهر النيابة العامة على تحريك الدعوى العمومية في شتى الجرائم.حلل وناقش

**السؤال 07:**

بعد تبني المشرع الجزائري للسياسة الجنائية الحديثة والتي مضمونها إصلاح الجاني وإعادة إعادة إدماجه اجتماعيا منح للمسجون جملة من الحقوق كما حمله واجبات والتزامات، بناء على ما تقدم اشرح أساليب العاملة العقابية وفقا للقانون الجزائري.

**السؤال 08:**

ما هي أنواع المؤسسات العقابية في الجزائر؟ وما هو المعيار المعتمد في تقسيمه؟

## 13 المراجع المعتمدة:

نضع بين يدي الطالب جملة من المصادر والمراجع للاطلاع عليها لضمان السيرورة الجيدة لاكتساب كل الكفاءات المستهدفة ومن ثمة النجاح المؤكد.

### أولا: النصوص القانونية

1. الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 08 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.
2. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 08 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.
3. القانون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.
4. أمر رقم 15-02 مؤرخ في 7 شوال عام 1436 الموافق 23يوليو سنة 2015 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 08 يونيو سنة 1966، الذي يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

### ثانيا: الكتب العلمية

1. ميلاد بشير ميلاط إغويطة، دراسات في علم العقاب، الدار المصرية للنشر والتوزيع، جانفي 2020.
2. إسحق إبراهيم منصور، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1991.
3. جلال ثروت، علم الإجرام وعلم العقاب، دار المطبوعات الجامعية، 2014.

### ثالثا: المقالات العلمية

1. لوني فريدة، عقوبة العمل للنفع العام في التشريع الجزائري، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجاد 8، العدد 1، جوان 2023.
2. غضبان نبيلة، عقوبة العمل للنفع العام كبديل عن عقوبة الحبس قصير المدة، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 15، العدد 2، 2020.
3. السوار الإلكتروني كبديل عن العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، مجلة المحلل القانوني، المجلد 3، العدد 1، 2021.
4. مسعودي موالخير، المؤسسات العقابية في الجزائر-أنظمتها وأنواعها حسب قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، حوليات جامعة الجزائر المجلد 32، الجزء الأول، مارس 2018.